

معايير نوعية العدالة¹

الدكتور أحمد الشافعي،

المدير العام لمركز البحوث القانونية والقضائية.

من بين عناصر نوعية الحكم أن يكون واضحاً ومفهوماً، لا يحتاج إلى تفسير أو شرح ولا يثير إشكالات عند تنفيذه. [...]، قبول المجتمع للأحكام القضائية *l'acceptabilité sociale de la décision rendue* وذلك راجع لقدرة وكفاءة مؤسسة العدالة لإصدار أحكام صائبة، ودرجة ثقة المواطنين والمتقاضين ورجال القانون في هذه المؤسسة.

تمارس بها يوميا ومدى استجابتها لاحتياجات المتقاضين والمواطنين بصفة عامة وما ينتظرونه من خدماتها المختلفة.

إن أهمية الموضوع، تستوجب التحلي بالشجاعة حتى تكون لنا نظرة نقدية تقييمية، وهي شرط ضروري لمراجعة مفيدة وخصبة لممارساتنا.

إن النوعية والفاعلية هما عاملا قوة وجودة العدالة، مما يقتضي بالضرورة مقارنة الأنظمة القضائية المختلفة في هذا المجال.

يظهر أن مفهوم نوعية العدالة له معان مختلفة من قبل مختلف الفاعلين في الحياة العامة المعنيين بدرجات متفاوتة بالأحكام التي تصدرها العدالة. فهناك رؤية وسائل الإعلام والسياسيين والمتقاضين. وتختلف نظرة هؤلاء الأخيرين للعدالة حسب موقفهم من الملفات القضائية ونوع الأحكام الصادرة فيها. هناك من جهة أخرى رجال القانون الذين يهتمون

كانت نوعية العدالة وما زالت مقياسا لقوة الدول ومصداقيتها وحافزا للأشخاص والمجموعات البشرية والمؤسسات للاستقرار والعيش والاستثمار في الدولة التي تعرف عدالة نوعية بمعاييرها المختلفة.

غير أنه لا بد من الإشارة إلى أن الدراسات الخاصة بموضوع نوعية العدالة تعدّ حديثة نسبيا، حيث أن مفهوم النوعية لم يظهر في مجال العدالة إلا منذ أقل من عقدين وذلك في نهاية 1990.

ويمكن تعريف مفهوم النوعية بأنه "مجموع الخصائص والمميزات التي تجعل شيئا معينا يتطابق بكيفية جيدة أو سيئة مع طبيعته، أو يتطابق مع ما نتظره".

ويرتبط مفهوم النوعية بالعدالة نفسها حيناً وبالأحكام التي تصدرها حيناً آخر.

وعليه فإنه من الصعب ضبط مفهوم النوعية. فهو ملخص لعوامل عديدة تتعلق بميادين ومعايير مختلفة.

وللوصول إلى عدالة نوعية، يقتضي ذلك تقييما لسير العدالة وتنظيمها ودرجة عصرنتها والكيفية التي

1- كلمة الافتتاح التي ألقيت بمناسبة تنظيم مركز البحوث القانونية والقضائية ندوة حول موضوع "نوعية العدالة" بتاريخ 27/10/2014، في إطار برنامج التوأمة بين مركز البحوث والاتحاد الأوروبي ووزارة العدل الفرنسية والمجلس العام للسلطة القضائية الإسباني.

بصفة أساسية بنوعية العدالة، ولهم القدرة على تقييمها نظرا لتكوينهم وانشغالهم بالموضوع.

وفي هذا المعنى فإن معايير نوعية العدالة هي تلك التي وضعها رجال القانون أنفسهم، بعد الاستعانة بمختصين. وعندما نتكلم على نوعية العدالة، فإنه يجب أن نتناول الموضوع من جانبيين إثنيين:

1- العدالة بوصفها مرفقا عموميا مثلها مثل أي مرفق عمومي آخر تقوم بتقديم خدمة للمواطن بصفة عامة.

2- العدالة بصفقتها مرفقا قضائيا له خصوصية الفصل في النزاعات القائمة بين متقاضين.

1- نوعية العدالة كمرفق عمومي

على غرار المرافق العمومية الأخرى، يجب على مختلف الجهات القضائية أن تستجيب لبعض المتطلبات والطموحات الشرعية لمترادي المرفق العمومي للعدالة بصفة عامة. فمترادو هذا المرفق هم الذين يقصدونه للحصول على معلومات أو وثائق أو القيام بإجراءات رفع الدعوى أو المثول أمام الجهات القضائية.

إن معايير النوعية في هذا المجال عديدة ومتنوعة. فيمكن أن تتعلق النوعية بسهولة الاتصال والوصول إلى مرفق العدالة، وأمن المترادين وحسن استقبالهم وكذا تسيير مدد الانتظار والوقت، وتقديم المعلومات الضرورية لهم والشفافية في العمل والتعامل. كما يدخل ضمن نوعية مرفق العدالة إنشاء شبك موحد بالجهات القضائية تيسيرا للمواطنين في قضاء حاجاتهم.

- منح المساعدة القضائية لكل من يحتاجها. تنظيم وتسيير الجلسات بما يسمح بضبط ساعة المثول بأكبر دقة ممكنة.

- الحصول على الوثائق عن طريق الأنترنت. ويدخل في مجال نوعية مرفق العدالة، تسليم وثيقة صحيفة السوابق القضائية بمحكمة مقر إقامة الطالب، وتقديم وثائق الجنسية مرة واحدة، كما هو جار العمل به حاليا وتكوين موظفي وأمناء الضبط في استقبال المتقاضين ومحترفي القانون.

- وضع وثائق ومنشورات في متناول مترادي مرفق العدالة تتضمن شروحا لبعض الإجراءات التي يمكن أن يقوموا بها، أو إرشادات من أجل استخراج وثائق أو معلومات عامة.

كما يدخل ضمن نوعية مرفق العدالة تسهيل وصول ذوي الاحتياجات الخاصة إلى الجهات القضائية وقضاء حاجاتهم في ظروف حسنة.

- اتخاذ إجراءات مناسبة في البنائات القضائية من أجل وصول هذه الفئة من المواطنين إلى مختلف مصالح العدالة.

- تكييف البنائات القضائية الجديدة لتأخذ بعين الاعتبار طبيعة هذه الفئة في سهولة الوصول إلى مرفق العدالة وقضاء حاجاتهم بصفة عادية مثلهم مثل الأشخاص الآخرين.

- طبع وتوفير مطبوعات ومنشورات بلغة براي. - تكوين أعوان استقبال خاصين بفئة ذوي الاحتياجات الخاصة.

- صيانة وتنظيف البنائات القضائية ومحيطها.

2- نوعية العدالة كمرفق قضائي

تتميز العدالة كمرفق قضائي بخصوصية الفصل في النزاعات القائمة بين الأفراد والنزاعات القائمة بين الأفراد والإدارات العمومية المختلفة، وذلك عن طريق المحكمة، ويكون هذا الفصل بموجب حكم أو قرار قضائي.

وتعتبر المحاكمة هي الخاصية الأساسية والجوهرية التي تميز مرفق العدالة عن المرافق العمومية الأخرى. وحتى يمكن القول بأن العدالة ذات نوعية، لا بد أن تتوفر فيها بالضرورة معايير معينة.

أ- الوصول إلى العدالة

ينتج عنه حتما معرفة المواطن واطلاعه على حقوقه. كما يعني الوصول إلى العدالة سهولة الوصول إلى المحكمة والقاضي. وهذا يتطلب تقريب العدالة من المواطن، وذلك حتى لا يجد المتقاضي صعوبة مادية ومالية في الوصول إليها. بالإضافة إلى ذلك لا بد من تزويد هذه الجهات القضائية بعدد كاف من القضاة والموظفين الضروريين لمواجهة وحل النزاعات المعروضة عليهم.

ومن بين شروط الوصول إلى العدالة خفض مصاريف التقاضي بحيث يمكن للمتقاضي أن يلجأ إلى العدالة للمطالبة بحقوقه، وألا تكون هذه المصاريف عائقاً أمامه.

ومن بين أحد معايير نوعية العدالة المساواة أمام العدالة، وهو مبدأ ناتج عن الحق في الوصول إلى المحكمة والحق في محاكمة عادلة.

إن المساواة الفعلية في الوصول إلى القاضي والعدالة ترتبط مباشرة بسياسة المساعدة القضائية، بحيث يستطيع كل المعوزين والفقراء الاستفادة من المساعدة القضائية المجانية للجوء إلى العدالة للمطالبة بحقوقهم.

ب- الحق في محاكمة عادلة أو الضمانات الأساسية للإجراءات

يشمل مبدأ معاملة جميع الأطراف بالتساوي، ومبدأ الوجاهية وحق الأطراف في الاستماع إليهم والحوار مع القاضي، واحترام حقوق الدفاع في جميع مستويات التقاضي.

إن التفكير في نوعية العدالة يؤدي بنا إلى دراسة دور القاضي في تحضير الملفات وإجراء التحقيق فيها. فنوعية العدالة هي كذلك النوعية في تهيئة الملفات المدنية والجزائية وتنظيم المناقشات الوجيهة ومتابعة تدابير الخبرة.

والمحاكمة العادلة هي التي تسمح فيها المدة المخصصة لذلك بالتعبير الكامل للأطراف والدفاع، دون أن يجبروا على اختصار تصريحاتهم ودفاعهم.

ويعتبر التمكن من ضبط الجلسة من علامات نوعية العدالة، وكذلك الحال بالنسبة للحضور الفعلي للدفاع في الجلسة واللجوء إلى تدابير الخبرة.

ويؤخذ بعين الاعتبار في تقييم نوعية العدالة الوقت المخصص لكل قضية من القضايا، ونسبة المحاكمات التي كانت فيها الأطراف حاضرة أو ممثلة وحدها أو مستعينة بمحام.

الحق في محاكمة وقاض محايد يعتبر من بين معايير نوعية العدالة.

كما أن حق الدفاع الذي يضمنه حضور المحامين إلى جانب الأطراف، يسهم بكيفية كبيرة في نوعية المحاكمة. إن الحكم الحضورى يعتبر أكثر نوعية من الحكم الغيابي، وهو ما يستدعي توسيع مجال المساعدة القضائية حتى تستفيد الأطراف المعوزة من مساعدة المحامين.

ج- الحق في محاكمة في أجل معقول : Le délai raisonnable

إذا كان الحق في المحاكمة في أجل معقول بالنسبة للقضايا المدنية والإدارية يعتبر معياراً لنوعية العدالة، فإن هذا الحق يصبح أكثر أهمية في القضايا الجزائية وخاصة بالنسبة للمحبوسين مؤقتاً. ذلك أن مدة

هـ- نوعية تنفيذ الأحكام القضائية

يعتبر تنفيذ الأحكام القضائية المدنية والجزائية في آجال معقولة دون تماطل من المهام الأساسية للدولة، وهو من المعايير التي تقاس به نوعية العدالة.

و- نوعية القاضي ومساعديه

من بين المعايير الأساسية والمهمة لنوعية العدالة معيار نوعية القاضي ومساعديه. حيث لا يمكن أن تكون هناك عدالة نوعية إذا لم يكن القاضي الذي تناط به مهمة إصدار الأحكام القضائية يتمتع بنوعية عالية من التكوين واحترام أخلاقيات مهنة القاضي ومتشعبا بروح العدل والانصاف، تشيع الثقة لدى المتقاضين، ويقبلون بأحكامه. غير أنه لا يكفي أن تتوفر هذه الصفات في القاضي وحده وإنما لا بد أن تشمل مساعديه من أمناء الضبط والخبراء وموظفي الشرطة القضائية وكذا المحامين.

هذه بعض المعايير التي يجب أن تتوفر في نوعية العدالة، أشرت إليها باختصار جدا، وسيتولى السادة المحاضرون معالجة بعضها في ندوتنا هذه بالتفصيل.

الإجراءات وضبط الوقت القضائي هما من المسائل التي تواجهها العدالة في مختلف الدول.

وعلى هذا الأساس يجب تخصيص الوقت المناسب لكل قضية حسب أهميتها وتعقدها. ذلك أن السرعة في الفصل في القضايا لا يعني التسرع وإنما يعني تلافي ضياع الوقت فيما ليس فيه فائدة، ويعتبر توقع تاريخ الفصل في القضية La prévisibilité معيارا على نوعية العدالة.

د- نوعية الحكم القضائي

يعتبر معيارا أساسيا لنوعية العدالة. ومن بين عناصر نوعية الحكم أن يكون واضحا ومفهوما، لا يحتاج إلى تفسير أو شرح ولا يثير إشكالات عند تنفيذه.

- توقع نوع الحكم الذي يصدر في القضية نظرا لنشر وتوزيع الاجتهاد القضائي، مما يؤدي بالتالي إلى أمن قضائي ناتج عن استقرار الاجتهاد القضائي.

- قبول المجتمع للأحكام القضائية l'acceptabilité sociale de la décision rendue وذلك راجع لقدرة وكفاءة مؤسسة العدالة لإصدار أحكام صائبة، ودرجة ثقة المواطنين والمتقاضين ورجال القانون في هذه المؤسسة.